□ **د. عبدالهادي:** أنا مع النقد الذاتي حتى النهاية، ولكن من دون جلد الذات. مؤسساتنا يجب ان تكون سليمة وفعّالة وقادرة على التصدي للتحديات. المؤسسات الموجودة، اليوم، تشكّلها مراكز القوى في البيت الفلسطيني بغياب مركزية اتخاذ القرار بشأن بناء هذه المؤسسات. وبعد احتلال دام ربع قرن من الزمن، أعتقد ان هناك اصابع امريكية وعربية وأجنبية وراء بناء هذه المؤسسات. وبالتالي، نحن بحاجة الى مركزية لاتخاذ القرار بشأن صياغة مؤسسات وطنية مستقلة لشعب ودولة.

□ **د. سابيلا:** استطاعت اسرائيل، منذ بداية الاحتلال، من السيطرة على المؤسسات التعليمية والصحية. أتساءل الآن: هل لدينا الكفاءة الادارية التي لا ترتبط بأي تكتل أو فئة سياسية لادارة الشؤون الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية؟ اذا لم نهيىء أنفسنا، فإن ما أخشاه اننا لن نجد مثل هذه الكوادر التي تستطيع ادارة شؤوننا عندما تبدأ المرحلة الانتقالية. وهذا شيء خطر اذا ما ربطناه بما تحدثنا عنه قبل قليل، وهو الخوف من ان تتحوّل المرحلة الانتقالية الى نهائية. أعتقد انه اذا لم نستطع ادارة الشؤون المختلفة بكفاءة ونجاعة وعقلانية خلال المرحلة الانتقالية، سيضعف موقفنا حين نتفاوض على المرحلة النهائية. ولذلك، توجد حاجة ملحّة للتركيز على قضية المؤسسات وتدريب الكوادر المؤهلة للقيام بدورها بفاعلية.

□ **د. جقمان:** أخشى ان نضطر للاعتماد، في المرحلة الانتقالية، على جهاز القمع الاسرائيلي، بما في ذلك العملاء والمخابرات. اذا أخذنا جهازاً مثل المحاكم، نجد بأنه جهاز فاسد بالتمام. لست متأكداً كيف يمكن ان نحكم أنفسنا من دون وجود حكم للقانون، ومن دون توفّر أدوات وأجهزة كفيلة بأن تحمي القانون. حالياً وضع المحاكم يرثى له. هل يوجد مَنْ بحث هذا الموضوع؟ هل وجد أحد فكّر فيه ضمن الصفة الرسمية الفلسطينية؟ اعتقد ان موضوع المحاكم خطير جداً لدرجة انه إنْ تُرك على حاله فسوف يقودنا الى منزلق خطير.

□ **د. زيداني:** أعتقد بأن هذا الموضوع يدخل في نطاق جلد الذات. نحن لا نريد أن نلوم أطرافاً فلسطينية. المؤسسات التي أُقيمت، في السابق، جاءت وفقاً لمبررات مختلفة، وتعرّضت لضغوطات متعدّدة، ولم يكن الهدف منها استلام السلطة. المؤسسات التي ستستلم السلطة يجب ان تكون من نوعية مختلفة وتركيبة متميّزة، وان تكون ذات منطلقات واضحة وتضم كفاءات عالية. ولنأخذ الامن الداخلي مثالاً. فإذا تم الاتفاق على ان يكون الامن الداخلي اختصاص فلسطيني خلال الفترة الانتقالية، نجد أنفسنا أمام وضع شائك في نطاق احتلال امتد لربع قرن ومروراً بتجربة الانتفاضة. علينا ان نفكر بجدّية وبطريقة جديدة: ماذا يلزمنا حتى نحافظ على الامن الداخلي بما يضمن حكم القانون؟ يلزمنا محاكم جيدة ومحامين مدرّبين واكفاء، وليس لدينا كليات حقوق. هل نحتاج شرطة مسلّحة وحرس وطني؟ النقطة التي أريد استخلاصها تتمثّل بوجوب الاستفادة، قدر الامكان، من الخبرة الدولية والامم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية. ربما يلزمنا قوات دولية للمساعدة في حفظ الامن.

□ **د. الجرباوي:** أود ان أنطلق ممّا ذكره د. عبدالهادي عن جلد الذات. كلّما كان هناك انتقاد يقال يجب ان لا نجلد الذات. هذا ليس جلداً للذات، وانما معالجة موضوعية لسلبيات تنخر المجتمع، وعلينا مواجهتها وكشف الغطاء عنها، كي يتمّ تدارك الوضع وتصحيح المسار. الأساس هو أن نعترف بوجود سلبيات تتراكم في مجتمعنا؛ فعدم الاعتراف هو مشكلة بحد ذاته؛ اذ تتكاثر التراكمات